الملخص

أنّ المعلومات والبيانات التي تنساب عبر الأنترنت تمر ما بين أنتاجها ووصولها الى المستخدم بأدوار عديدة, إذ أنّ مزودي خدمة الأنترنت يتولون تقديم الخدمات الوسطية في الشبكة بدءاً من مزود الوصول الى الأنترنت ومروراً بمقدم خدمات الإيواء وكذلك مورد المعلومات أو منتجها, ويعترض موضوع المسؤولية الجزائية لمزودي خدمة الأنترنت جملة من الصعوبات منها أنّه يتصل بشبكة عالمية لا تخضع لسلطة الحكومة, وكذلك خلو التشريع العراقي من قانون ينظم خدمة الأنترنت, لذلك أتجهنا الى معالجة هذا الموضوع من خلال الأسترشاد بما أستقرت عليه التشريعات المقارنة وما أستقر عليه الفقه والقضاء في الدول الأخرى.

لم يعد استخدام الانترنت وتقنيات المعلومات من المسائل الجديدة لأنها دخلت في شتى مجالات الحياة وأستقر الافراد على استخدامها في انجاز معاملاتهم, الا ان التنظيم القانوني لهذه المسائل ما زال يشوبه القصور بالنظر لتعدد الجهات العاملة في مجال الانترنت وبالتالي فأن المسؤولية تختلف بأختلاف دور مزود خدمة الأنترنت وطريقة تقديم هذه الخدمة, كما تعدد المصطلحات القانونية المقصود لمزودي خدمة الأنترنت وكيفية تحقق المسؤولية الجزائية لهذا المزود, ونظراً لغياب تنظيم قانوني خاص بالمسؤولية الجزائية لمزودي خدمة الأنترنت وعدم كفاية القواعد العامة لمعالجة المشاكل والافعال غير المشروعة التي تحدث من مزودي خدمة الأنترنت.

إذ تناولت هذه الدراسة موضوع المسؤولية الجزائية لمزودي خدمة الأنترنت, وذلك بثلاثة فصول متكاملة, كان الفصل الأول بعنوان ماهية المسؤولية الجزائية لمزود خدمة الأنترنت, ففي البداية تّم تسليط الضوء على تحديد مفهوم المسؤولية الجزائية, ومن ثَّم التركيز على تعريف المسؤولية الجزائية لمزودي خدمة الأنترنت مع بيان موقف التشريعات والإتجاهات الفقهية التي ذهبت إلى تعريفها, ومن ثَّم بيان أهم أنواع مزودي هذه الخدمة, ومدى تحقق المسؤولية الجزائية لكل نوع, وكذلك تطرق الى سمات هذه الجرائم واساسها القانوني على المستويين الوطني والدولي.

اما الفصل الثاني فكان بعنوان بعض التطبيقات لجرائم مزودي خدمة الأنترنت وتناولت نوعين من الجرائم التي ترتكب من قبل مزود خدمة الأنترنت هما الجرائم الإيجابية, وتمت الإشارة الى بعض هذه

الجرائم كجريمة انشاء مواقع تمس أمن الدولة , فضلاً عن جريمة إنشاء مواقع تمس النظام العام والآداب العامة, أمّا بخصوص الجرائم السلبية تطرقت الى بعض هذه الجرائم كجريمة عدم إيقاف بث المنشورات غير المشروعة وجريمة إمتناع المزود عن أتباع الإجراءات اللازمة لمعالجة مع الإشارة إلى النصوص التشريعية المتعلقة بتلك الجرائم.

في التشريعات المقارنةً كذلك قانون العقوبات العراقي المعدَّل ومشروع قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية لسنة 2010, مع الإشارة للنقص الحاصل في قانون العقوبات العراقي, وبيان كيفية الخروج من ذلك, وهو بتشريع قانون مستقل يكافح جرائم مزودي خدمة الأنترنت صورة خاصة والجرائم المعلوماتية بصورة عامة.

أمّا الفصل الثالث فكان بعنوان الأحكام الإجرائية الخاصة لمزودي خدمة الأنترنت, وفيه تناولت مرحلتين تمرُّ بهم الدعوى الجزائية لجرائم مزودي خدمة الأنترنت, وكانت أولى هذه المراحل هي مرحلة التحري وجمع الأدلة, فبيَّنتُ ماهية مرحلة التحري وجمع الأدلة والجهة المخولة بمباشرتها, وصلاحيات مأموري الضبط القضائي, فضلاً عن بيان دور الإدعاء العام وواجباته, والقيود التي تواجه الإدعاء العام, ومعرفة مرحلة التحقيق الأبتدائي والجهة المخولة لهذه المرحلة وأجراءاتها فضلاً عن صلاحيات الجهات التحقيقية في جرائم مزودي خدمة الأنترنت مع الإشارة للخصوصية, التي تطلبها هذه الجرائم في هذه المرحلة والتركيز على عملية التفتيش فيها, ومن ثّم ختم الفصل بيان مرحلة المحاكمة في جرائم مزودي خدمة الانترنت والجهة المختصة بها, مع بيان طرق الطعن وتوضَّيح الصعوبات, التي تواجه القاضي في هذه المرحلة, وأختتمت الدراسة ببعض النتائج والمقترحات.